

Distr.: General
14 March 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين
الجنائيتين الدوليتين، الذي يتضمن سرداً لأنشطة الفريق في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير
إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما
بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) غرت روزنتال

رئيس الفريق العامل غير الرسمي
المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين



الرجاء إعادة استعمال الورق

190313 190313 13-25975 (A)



المرفق

تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لعام ٢٠١٢

أولا - مقدمة

١ - الغرض من هذا التقرير هو إبلاغ مجلس الأمن بما قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين من عمل خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ثانيا - المسائل التنظيمية

٢ - أنشئ الفريق العامل بصفة غير رسمية في عام ٢٠٠٠ للنظر في المسائل المتصلة بمحاكم الأمم المتحدة والمحاكم التي تتلقى مساعدة من الأمم المتحدة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويتألف الفريق العامل من المستشارين القانونيين لبعثات الدول الأعضاء في مجلس الأمن ويساعده في عمله مكتب الشؤون القانونية وشعبة شؤون مجلس الأمن في إدارة الشؤون السياسية.

٣ - وحتى عام ٢٠٠٧، كان التناوب على رئاسة الفريق يتم بتزامن مع التناوب الشهري على رئاسة مجلس الأمن، وكان الفريق لا يجتمع إلا على أساس مخصص. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، ونظراً للعمل المكثف المتعلق بالمسائل المتبقية واستراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين المتبعيتين عملاً بقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، قرر الفريق العامل تعيين رئيس واحد، وبدأ يعقد اجتماعاته بصفة منتظمة. وفي عام ٢٠٠٨، تولت بلجيكا رئاسة الفريق العامل. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تولت النمسا رئاسته ثم تلتها البرتغال في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، حظيت غواتيمالا بشرف رئاسة الفريق العامل.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق العامل الاجتماع بشكل منتظم، وعقد ٧ اجتماعات، من ضمنها اجتماعات مع رئيسي المحكمتين ومدعيهما العامين أثناء وجودهم في نيويورك لتقديم تقاريرهم إلى مجلس الأمن. كما تبادل أعضاء الفريق العامل الآراء بصفة غير رسمية حول أربعة قرارات اتخذها مجلس الأمن بشأن المحكمتين في عام ٢٠١٢ وحول المفاوضات المتعلقة بتلك القرارات.

٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ناقش الفريق العامل أيضاً المسائل المتعلقة بالمحكمة الخاصة لسيراليون ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

ثالثاً - الإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن

٦ - عملاً بالممارسة السابقة، أُطلع ممثل غواتيمالا، بصفته رئيساً للفريق العامل، مجلس الأمن بشكل منتظم على التقدم الذي أحرزه الفريق العامل في سياق بيانه إلى الجلستين العلنيتين نصف السنويتين اللتين عقدهما مجلس الأمن بشأن استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين، في ٧ حزيران/يونيه (الجلسة ٦٧٨٢) و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (الجلسة ٦٨٨٠).

٧ - وفي ٦ حزيران/يونيه، تبادل الفريق العامل وجهات النظر مع رئيسي المحكمتين ومدعيهما العامين بشأن أعمال المحكمتين واستراتيجية الإنجاز لكل منهما (انظر S/2012/349 و S/2012/354) في إطار التحضير للإحاطة الدورية التي قدمتها المحكمتان إلى مجلس الأمن في ٧ حزيران/يونيه. واستهل الفريق العامل الاجتماع بتهنئة الرئيس تيودور ميرون والمدعي العام حسن بوبكر جالو على تعيينهما لتولي مهام مزدوجة في الآلية اعتباراً من ١ آذار/مارس مع أنهما لم تباشر أعمالها رسمياً إلا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ (تقسيم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا). كما هنا الفريق العامل القاضي يونس على توليه منصب رئيس المحكمة اعتباراً من ٢ آذار/مارس ٢٠١٢. وأُطلع الفريق العامل على التقدم المحرز نحو الانتهاء من البت في القضايا، والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. كما أُطلع المدعي العام سيرج براميرتس الفريق العامل على آخر المستجدات الحاصلة في المحاكمات الثلاث الرئيسية (كرادزيتش وملاديتش وهادزيتش) والتوقعات الخاصة بمداولها زمنية. وقدم المدعي العام جالو معلومات مستكملة عن المهاريين التسعة المتبقين من وجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٨ - وفي يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار التحضير للإحاطة الدورية التي قُدمت لمجلس الأمن في ٥ كانون الأول/ديسمبر، تبادل الفريق العامل وجهات النظر مرة أخرى مع رئيسي المحكمتين ومدعيهما العامين بشأن أعمال المحكمتين وأنشطتهما (انظر S/2012/836 و S/2012/847). وشملت الآراء المتبادلة أيضاً أعمال وأنشطة فرع أروشا لآلية تصريف الأعمال المتبقية (انظر S/2012/849) الذي كان قد بدأ مزاوله أعماله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وبعد تبادل وجهات النظر، تفاوض الخبراء بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بتمديد مدة عضوية قضاة المحكمتين بناء على الرسالتين الواردين من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/2012/845) ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر S/2012/893).

رابعاً - التحضيرات التي قام بها الفريق العامل لكي تبدأ آلية تصريف الأعمال المتبقية مزاوله مهامها

٩ - قرر مجلس الأمن بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، أن ينشئ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بفرعين، فرع لمحكمة يوغوسلافيا سيشرع في عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ وفرع لمحكمة رواندا سيشرع في عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتُحفظ محفوظات المحكمتين في موقع مشترك لدى فرع كل منهما في الآلية. ودعا المجلس أيضاً المحكمتين إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بإنجاز جميع أعمالهما المتبقية في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأن تعدّ لإغلاقهما وتضمنا انتقالاً سلساً إلى الآلية. وقرر كذلك أن تخلف الآلية المحكمتين في ولايتهما وحقوقهما والتزاماتهما ووظائفهما الأساسية، وكذلك في جميع العقود والاتفاقات الدولية التي أبرمتها الأمم المتحدة في ما يتعلق بهما. وستعمل الآلية لفترة أولية مدتها أربع سنوات، وسيستعرض المجلس الآلية قبل نهاية هذه الفترة الأولية وكل سنتين بعد ذلك، وستواصل عملها لفترات لاحقة مدة كل منها سنتان بعد كل استعراض، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

١٠ - وبدأ التحضير لكي تشرع الآلية في مزاوله مهامها في أواخر عام ٢٠١١. وانتخبت الجمعية العامة ٢٥ قاضياً للآلية يومي ١٦ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وأقرت ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للمحكمتين والآلية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عين الأمين العام السيد جون هوكينغ في منصب مسجّل الآلية.

١١ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عقد الفريق العامل اجتماعاً أطلع فيه على التقدم المحرز صوب بدء فرع أروشا للآلية أعماله. وبالإضافة إلى ذلك، نظر الفريق العامل في قراري تعيين كبيرَي المسؤولين في الآلية، وهما الرئيس والمدعي العام. ويعيّن الأمين العام الرئيس من بين قضاة الآلية بعد التشاور مع رئيس مجلس الأمن والقضاة. ويعيّن مجلس الأمن المدعي العام بناء على ترشيح من الأمين العام.

١٢ - وفي ٣٠ آذار/مارس، اجتمع الفريق العامل للنظر في الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة من رئيسي المحكمتين والتي تتناول التعليقات التي أدلت بها بعض الوفود بشأن القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية. ولهذا الغرض، قدمت دفعة ثانية من المساهمات إلى رئيس الآلية وقضاها. واعتمد القضاة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات قبل بدء فرع أروشا للآلية في مزاوله أعماله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٣ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اجتمع الفريق العامل للنظر في طلب تقدم به رئيس الآلية ورئيس محكمة رواندا يطلبان فيه أن تستمع دائرة الاستئناف في المحكمة، لا دائرة استئناف الآلية، إلى ما قد يقدم من طعون في ثلاثة قضايا معروضة على المحكمة. وطلب الفريق العامل معلومات إضافية للنظر في مسار العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أطلع مكتب الشؤون القانونية الفريق العامل على حالة مشروع نشرة الأمين العام المتعلقة بأمن المعلومات ونظام الاطلاع على محفوظات المحكمتين والآلية.

١٤ - واجتمع الفريق العامل أيضاً للنظر في رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر S/2012/392) تتعلق بطلب تمديد مدة عمل قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعقب المناقشات التي دارت في الفريق العامل، قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٥٤ (٢٠١٢)، تمديد مدة عمل ثلاثة من قضاة الدائرة الابتدائية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أو تاريخ الانتهاء من قضية نغيريواتوار، أيهما كان أبكر. وبموجب القرار نفسه، تم تمديد فترة مدة عمل القاضي فاغن يونس (الدائمك) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لكي يتسنى له مواصلة أداء المهام المطلوبة منه بوصفه قاضي الدائرة الابتدائية ورئيس المحكمة الدولية، وذلك لإنجاز أعمال المحكمة. وتعهد مجلس الأمن بإعادة النظر في قراره هذا في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

١٥ - وصدرت في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ نشرة الأمين العام في موضوع المحكمتين الجنائيتين الدوليتين: حساسية المعلومات المتعلقة بمها وسريتها وتداولها والاطلاع عليها (ST/SG/2012/3). والهدف من نشرة الأمين العام هو ضمان سرية المحفوظات والمعلومات الموكلة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو تلك الصادرة عنها، وتأمين مناولتها والسماح بالاطلاع عليها.

١٦ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى مجلس الأمن رسالة (انظر S/2012/779) عن طريق الأمين العام من جماعة شرق أفريقيا بشأن استضافة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في رواندا ذاتها. وبعد النظر في هذه الرسالة، قرر الفريق العامل عدم مناقشة هذه المسألة بما أن موقع فرعي آلية تصريف الأعمال المتبقية والمحفوظات موضوع سبق للفريق العامل أن نظر فيه بصفة كاملة عند التفاوض بشأن القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وقد استندت المناقشات حينذاك إلى تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258)، وإلى تقريرين غير رسميين قدمهما في وقت لاحق مكتب الشؤون القانونية إلى الفريق العامل

بشأن المواقع المحتملة. وقد أخذت آراء البلدان المتضررة والبلدان المضيفة المحتملة في الاعتبار بشكل كامل أثناء المفاوضات.

خامسا - مقررات مجلس الأمن بشأن آلية تصريف الأعمال المتبقية

١٧ - قرر الأمين العام في ٢٩ شباط/فبراير أن يعيّن القاضي تيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية) رئيساً لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وذلك لمدة أربع سنوات اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٢. وكانت عملية الاختيار والتعيين متوافقة مع الفقرة ١١ من المادة ١ من النظام الأساسي للآلية الوارد في المرفق الأول للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وقد أُتخذ هذا القرار بعد التشاور مع رئيس مجلس الأمن وقضاة الآلية. ويواصل القاضي ميرون عمله في منصب رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقاً للمادة ٧ من المرفق الثاني للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الذي يسمح بتولي كبار المسؤولين والموظفين في الآلية مهام مزدوجة.

١٨ - وقام مجلس الأمن، بناء على ترشيح من الأمين العام، بتعيين السيد حسن بوبكر جالو (غامبيا) مدعياً عاماً للآلية بموجب القرار ٢٠٣٨ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. وكانت عملية الترشيح متوافقة مع المادة ١٤ من النظام الأساسي للآلية الوارد في المرفق الأول للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ومدة التعيين، التي تبدأ اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٢، هي أربع سنوات. ولا يزال السيد جالو يعمل في الوقت ذاته في منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفقاً للمادة ٧ من المرفق الثاني للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

١٩ - وفي ٥ تموز/يوليه، رحب مجلس الأمن ببدء فرع أروشا للآلية مزاولة أعماله، مؤكداً أهميته في ضمان عدم إفلات المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة في عقد التسعينات من القرن الماضي من العقاب. وفي بيان صحفي صدر في اليوم ذاته، أكد أعضاء المجلس أن إنشاء الآلية عنصرٌ أساسي لضمان ألا يترك إغلاق المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة باب الإفلات من العقاب مفتوحاً أمام الهاربين المتبقين وأمام الذين لم تنته محاكمتهم أو طعنهم.

٢٠ - وبموجب القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، طلب مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تبلغه بالجدول الزمني المتوقع لنقل مهامها إلى الآلية. وعلاوة على ذلك، دعا المجلس وحدات الأمم المتحدة المعنية إلى تكثيف التعاون من أجل إيجاد نهج مرن في معالجة الشواغل التي أعرب عنها الرئيس والمدعي العام للمحكمة

بشأن عدد الوظائف في جلسة الإحاطة التي عقدها يوم ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، دعا المجلس المحكمة إلى التركيز على وظائفها الأساسية، وحث جميع الدول على تكثيف تعاونها في القبض على الممارين المتبقين. كما دعا الدول القادرة على مساعدة المحكمة في نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأولئك الذين أتموا مدة عقوبتهم، إلى القيام بذلك.

٢١ - وبموجب القرار ٢٠٨٠ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، طلب مجلس الحصول على معلومات مستكملة عن نقل مهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية، وذلك بغية إنجاز المحكمة كل أعمالها قبل نهاية عام ٢٠١٤. وحث جميع الدول على تقديم كل المساعدة اللازمة في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بالقبض على بقية الممارين.

٢٢ - وبموجب القرار نفسه، أقر المجلس بما أعرب عنه من قلق من أن تمتد الجداول الزمنية للمحاكمات والاستئنافات الجارية فيها إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وطلب وضع خطة شاملة بشأن استراتيجية الإنجاز للمحكمة وإغلاق المحكمة ونقل مهامها إلى الآلية، وجداول زمنية مستكملة عن كل قضية من القضايا. وشدد أيضاً على أنه ينبغي للدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة، بما في ذلك عن طريق توفير المعلومات إليها وإلى الآلية.

سادسا - ولايات قضاة المحكمتين

٢٣ - من أجل تيسير الانتهاء من استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين، نظر الفريق العامل أيضاً في عدد من الطلبات الواردة من رئيسي المحكمتين، بما في ذلك تمديد مدة خدمة القضاة. وتقدم الفريق العامل، على إثر المفاوضات بين أعضائه والاتفاق الذي توصلوا إليه، بتوصيات إلى مجلس الأمن لاتخاذ القرارات المناسبة في هذا الصدد. ونتيجة ذلك، اتخذ مجلس الأمن القرارات ٢٠٥٤ (٢٠١٢) و ٢٠٨٠ (٢٠١٢) و ٢٠٨١ (٢٠١٢).

٢٤ - وبموجب القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه، أذن مجلس الأمن للقاضي ويليام هـ. سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة) والقاضي سلومي بالونغي بوسا (أوغندا) والقاضي مباراني مامي ريتشارد راجنس (مدغشقر)، قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بالعمل بعد تاريخ انتهاء ولايتهم لتمكينهم من إنهاء عملهم في القضايا المكلفين بها. وقرر المجلس أيضاً تمديد مدة خدمة رئيس المحكمة، القاضي فاغن يونس (الدانمارك)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وسيُعاد النظر في هذا القرار في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢٥ - وبموجب القرار ٢٠٨٠ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قرر مجلس الأمن تمديد مدة خدمة خمسة قضاة في دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أو حتى الانتهاء من القضايا المكلفين بها، إذا بُت فيها في وقت أبكر. وهؤلاء القضاة هم: محمد غوي (تركيا)، وخالدة رشيد خان (باكستان)، وأرليت راماروسن (مدغشقر)، وبختيار توزمخدوف (الاتحاد الروسي)، وأندريسيا فاز (السنغال).

٢٦ - وبموجب القرار ٢٠٨١ (٢٠١٢) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قرر مجلس الأمن، بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت، تمديد فترة عمل قضاة دائرة الاستئناف التالية أسماءهم: كارمل أغيوس (مالطة)، وليو داكون (الصين)، وتيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفواستو بوكار (إيطاليا)، وباتريك روبنس (جامايكا)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. كما مدد فترة عمل قضاة الدوائر الابتدائية التالية أسماءهم: جان كلود أنطوني (فرنسا)، وغي ديلفوا (بلجيكا)، وبورثن هول (جزر البهاما)، وكريستوف فلوغه (ألمانيا)، وأو - غون كوون (جمهورية كوريا)، وباكوني جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا)، وهارورد موريسن (المملكة المتحدة)، وألفونس أوري (هولندا) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٧ - ومدد المجلس أيضاً فترة عمل قضاة الدوائر الابتدائية المخصصين التالية أسماءهم: إليزابيث غوونزا (زيمبابوي)، وميشيل بيكار (فرنسا)، وأرباد براندلر (هنغاريا)، وستيفان تريشسل (سويسرا) حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وفترة عمل ملفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو)، وفريدريك هارهورف (الدانمارك)، وفلافيا لاتانزي (إيطاليا)، وأنطوان كيسيا - ميه ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

سابعاً - الخاتمة

٢٨ - في ضوء التزام غواتيمالا الراسخ بسيادة القانون، سعدنا للغاية برئاسة الفريق العامل في عام ٢٠١٢ وتيسير التوصل إلى اتفاقات من أجل اتخاذ القرارات ٢٠٣٨ (٢٠١٢) و ٢٠٥٤ (٢٠١٢) و ٢٠٨٠ (٢٠١٢) و ٢٠٨١ (٢٠١٢).

٢٩ - وسيتعين على الفريق العامل الاستمرار في أداء مهام هامة، مثل دعم الجهود التي تبذلها المحكمتان لتنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز، والمساعدة في إنشاء فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومباشرة أعماله، وضمان انتقال سلس من المحكمتين إلى الآلية. والبحث عن حلول لتحديات مثل الاحتفاظ بالموظفين أمرٌ لا بد

منه لإنجاز أعمال المحكمتين في الوقت المحدد. وينبغي تكثيف التعاون مع المحكمتين، وخاصة من أجل القبض على بقية الهاربين وتسليمهم. كما يستلزم الأمر مضاعفة الجهود الرامية إلى نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم والأشخاص المدانين الذين أتموا مدة عقوبتهم.

٣٠ - وبغية الحفاظ على ما تحقق من زخم، يبدو من المستحسن أن يواصل الفريق العامل عقد اجتماعات وجلسات إحاطة منتظمة، والحفاظ على حوار منتظم مع المحكمتين واتصالات وثيقة مع البلدان المتضررة والبلدين المضيفين للمحكمتين، فضلاً عن استمرار التعاون الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية. وقد استفاد الرئيس والفريق العامل استفادة كبرى مما قدمه لهما مكتب الشؤون القانونية من دعم ومساهمات وسيواصلان الاعتماد على خبرته في المستقبل.

٣١ - وفي الختام، نود أن نشكر جميع أعضاء الفريق العامل لما قدموه من مساهمات مهمة. ونعرب عن تقديرنا أيضاً للرئيسة السابقة للفريق العامل، البرتغال، على توجيهاتها ودعمها لرئاستنا. ونتقدم أيضاً بخالص شكرنا إلى الأمانة العامة ومكتب الشؤون القانونية وشعبة شؤون مجلس الأمن، على دعمهم القيم طوال عام ٢٠١٢.